الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول أعمال الجمعية 98، والدورة 161 للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
(القاهرة 11–16 أيلول/ سبتمبر 1997)

تقرير الأمانة العامة للاتحاد

حـــــــول

أعمال ونتائج المؤتمر الثامن والتسعين

للاتحاد البرلماني الدولي

(القاهرة 11-1997/9/16)

تمهيـــــد :

احتضنت القاهرة في الفترة ما بين الحادي عشر والسادس عشر من أيلول-سبتمبر/1997 أعمال المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي ، واجتماعات الدورة الحادية والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد. وقد شاركت في هذين الحدثين وفود تمثل البرلمانات في مائة وثلاثين بلداً من بلدان العالم، بالإضافة إلى وفود ملاحظة تمثل الأمم المتحدة وعدداً من المنظمات الأخرى الدولية والإقليمية من بينها :

الاتحاد البرلماني العربي، واتحاد البرلمانات الإفريقية، والبرلمان الأوروبي، وبرلمان أمريكا اللاتينية، والرابطة البرلمانية للتعاون العربي-الأوروبي والجمعية البرلمانية للتعاون بين دول البحر الأسود ... وغيرها.

وتقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فيما يلي عرضاً لأبرز وقائع المؤتمر ودورة مجلس الاتحاد وأهم النتائج التي تمخضت عنهما.

أولاً - جدول أعمال المؤتمر الثامن والتسعين :

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر.
2. دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال.
3. مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم.
4. ضمان ديمقراطية دائمة بإقامة روابط وثيقة بين البرلمان والشعب.
5. العمالة في عالم يتجه نحو العولمة.
6. تعديل المادة 2/20 من النظام الأساسي للاتحاد .
7. ضرورة إلغاء جميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال، وسن قوانين متماثلة لمنع هذا الانتهاك، الذي لا يمكن تبريره، لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال.

ثانياً - جلسة افتتاح المؤتمر :

جرت جلسة افتتاح المؤتمر الثامن والتسعين في المركز الدولي للمؤتمرات في القاهرة تحت رعاية وبحضور سيادة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية.

ابتدأت جلسة الافتتاح بكلمة أولى ألقاها السيد الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، رحب في مستهلها بالوفود المشاركة في المؤتمر، مشيراً إلى أن مصر كانت دائما موطناً لالتقاء الحضارات وتفاعلها. وأعرب الدكتور سرور عن تقدير مصر واعتزازها بدور الاتحاد البرلماني الدولي في تدعيم المؤسسات النيابية. كذلك أشار الدكتور سرور إلى أن انعقاد المؤتمر في هذه الفترة بالذات في جمهورية مصر العربية يحمل دلالة خاصة لأن مصر تمر تحت قيادة الرئيس مبارك بأكبر عملية تحول سياسي واقتصادي تقوم على تعميق الديمقراطية واحترام سيادة القانون وإعلاء دور المؤسسة التشريعية.

ونوه الدكتور سرور أيضاً بأن البرلمان المصري كان من الأعضاء الأوائل للاتحاد البرلماني الدولي إذ انتسب إلى الاتحاد في عام 1924، وكان بذلك أو ل برلمان عربي وإفريقي ينضم إلى الاتحاد. وشارك منذ ذلك الحين في 54 مؤتمراً من مؤتمراته. كما أسهم في جميع أنشطة الاتحاد بجهد ملحوظ، وتمثل في اللجنة التنفيذية للاتحاد أكثر من مرة، انطلاقاً من إيمانه بدور الدبلوماسية البرلمانية في تحقيق التفاعل بين سائر شعوب العالم. كذلك أشار الدكتور سرور إلى أن هذا المؤتمر هو الثاني الذي يعقد على أرض مصر ففي عام 1947 عقد الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمراً في أرض الكنانة . وأكد الدكتور سرور في ختام كلمته أن الشعبة البرلمانية المصرية ستبذل كل جهد ممكن لإنجاح أعمال المؤتمر، وتمنى للمشاركين فيه عملاً مثمراً وإقامة طيبة في مصر.

وكان المتحدث الثاني في جلسة الافتتاح السيد فلاديمير بتروفسكي، نائب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، ومدير مكتب المنظمة في جينيف، الذي نقل إلى المشاركين في المؤتمر رسالة تحية من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة في بداية رسالته عن امتنانه الشديد للرئيس حسني مبارك ومجلس الشعب وشعب مصر على الحفاوة البالغة التي تمثلت في استضافة المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي الذي يسهم في دعم الحوار والعلاقات المتجانسة بين الشعوب والأمم.

كذلك أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن الأهمية التي يوليها لبناء علاقات وثيقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، والتي تجسدت في اتفاقية التعاون بين المنظمتين التي وقعت في العام الماضي - هذه الاتفاقية التي تعكس تطوراً واعداً ببروز الاتحاد البرلماني الدولي على ساحة الأحداث الدولية وبتزايد قدرته على الإسهام في برنامج العمل المستقبلي في العالم.
وقال السيد عنان في رسالته إن خطى التوجه نحو الديمقراطية قد تسارعت لبعض الوقت. وتتمثل هذه الظاهرة داخل الأمم المتحدة في المطالبة التي تتلقاها المنظمة الدولية لتقديم العون في العمليات الانتخابية والتي زادت في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ إذ بلغت ثمانين طلباً خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. وإن مساعدة الأمم المتحدة في هذه العمليات لم تعد تقتصر على مجرد المراقبة للإجراءات الانتخابية وتحري مدى دقتها، وإنما تعدتها إلى مراقبة الانتخاب والدساتير وتشكيل الأحزاب السياسية وأوضاعها. ومن هنا فإن دعم الأمم المتحدة للديمقراطية قد أصبح مرادفاً لجهودها للحفاظ على السلام و التنمية.

وحول موضوع العمالة المدرج في جدول أعمال المؤتمر الثامن والتسعين أشارت رسالة الأمين العام إلى أن العمالة كانت واحدة من الموضوعات الرئيسية التي بحثها المشاركون في قمة التنمية الاجتماعية التي

عقدت في كوبنهاغن عام 1995 حيث أكدت الدول الأعضاء خلالها على التزامها بضرورة إعطاء تحقيق أهداف العمالة الكاملة الأولوية في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بحيث تضمن للرجال والنساء على السواء حياة كريمة وآمنة.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة البرلمانيين إلى ضرورة تبني قضيتي العمالة والتنمية البشرية، وطالب الاتحاد البرلماني الدولي بأن يكون له دوره في عملية إصلاح الأمم المتحدة التي تبحث في دورتها الثانية والخمسين التي ستبدأ قريباً وهذه العملية تشكل خطوة تاريخية جادة تتيح للأمم المتحدة أن تدخل بعدها عصراً جديداً وهي أكثر فاعلية وأقوى تأثيراً.

وفي الكلمة الثانية التي ألقاها الدكتور أحمد فتحي سرور، بوصفه رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، أكد أن قضية الديمقراطية تأتي في رأس أهداف ومبادئ الاتحاد البرلماني الدولي منذ إنشائه، وإن المد الديمقراطي في أنحاء العالم يشكل مكسباً ونجاحاً لجهود الاتحاد ومساعي العديد من المنظمات الحكومية والشعبية الأخرى. وأشار الدكتور سرور إلى أن مجلس الاتحاد سينظر في ختام أعماله في إقرار الإعلان العالمي للديمقراطية لتأكيد الحقوق الأساسية للشعوب والأفراد .

وأشار الدكتور سرور في كلمته أيضاً إلى أن المؤتمر الحالي ينعقد في فترة يمر فيها العالم بتحولات هامة على مشارف قرن جديد، مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من تجارب القرن الحالي الذي شارف على الانقضاء مصحوباً بمجموعة من الأحداث أهمها انتهاء الحرب الباردة الذي يعني خصوصاً اقتناع العالم أكثر بقيم السلام والاستقرار ورفضه للحروب والصراعات. كما أن سقوط الدكتاتوريات والنظم الشمولية يعني أن شعوب العالم أضحت أكثر اقتناعاً بقيم الديمقراطية والتعددية. والتحول المتزايد نحو الخصخصة واقتصاد السوق يعني أن العالم قد عاد إلى فطرة الإنسان وأيقن أن الحرية في أبعادها السياسية والاقتصادية هي الكفيلة بإطلاق الطاقات الخلاقة للأفراد.

وأضاف الدكتور سرور يقول أننا نستقبل القرن الجديد والعالم أكثر تقارباً وتوحداً بفضل التطور المتلاحق في وسائل الاتصال والإعلام وتبادل المعلومات، وبفضل تفاعل الثقافات وحوار الحضارات، الأمر الذي يعني وجود اقتناع دولي بالعمل الجماعي ليس فقط في قضايا السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضاً في مجالات أخرى كالبيئة والتنمية والقضايا الاجتماعية المختلفة . إلا أن أوضح مظاهر هذا التوجه نحو العالمية أو العولمة يكمن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث استهدفت اتفاقية (الغات) إسقاط الحواجز التجارية والاقتصادية وتحويل العالم تدريجياً إلى سوق واحدة تتحرك فيها السلع والاستثمارات ورؤوس الأموال ووسائل الإنتاج بحرية كاملة.

وحول مداولات المؤتمر الثامن والتسعين أوضح الدكتور سرور أن المؤتمر سيركز على محورين أساسيين الأول : تحقيق الديمقراطية الدائمة عن طريق إعادة النظر في العلاقة بين البرلمان والشعب وتعزيز هذه العلاقة، والثاني قضية العمالة والعولمة فبالنسبة للمحور الأول سيبحث المؤتمر وسائل دعم التوجه العالمي نحو الديمقراطية وسبل حماية الديمقراطيات الناشئة. أما قضية العولمة فإنها لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والمالية، ولكنها تتخذ أبعاداً وانعكاسات اجتماعية وسياسية أبرزها ما يتعلق بتوفير فرص العمل، خاصة في البلدان النامية.

وأكد الدكتور سرور في ختام كلمته أن الهدف يجب أن يكون التشغيل الكامل للعمالة وحماية الصناعات الصغيرة في الدول النامية حتى لا تتحول العولمة إلى آليات صمّاء بلا قلب تطحن في طريقها من لا يقدر ولا يملك لصالح من يملك الكثير.

وكانت كلمة الختام في جلسة الافتتاح لسيادة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، وراعي أعمال المؤتمر. وكانت كلمة هامة جامعة ركز فيها خصوصاً على القضايا المتعلقة بالنظام الدولي الجديد وضرورة إسهام جميع الشعوب والدول في صياغة مبادئه موضحاً الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها هذا النظام، مؤكداً، بوجه خاص، وحدة المصلحة والمصير بين شعوب الأرض كافة، والعمل من أجل السلام العادل والشامل والتنمية المتوازنة المستمرة والديمقراطية الحقيقية التي يلتزم بها الإنسان مع نفسه قبل أن يسعى لتطبيقها على غيره. كما تعرض سيادته إلى الوضع في الشرق الأوسط والتهديد الذي يحيق بعملية السلام، ودعا إلى اتخاذ مواقف حاسمة قاطعة تركز على الوصول إلى السلام باعتباره هدفاً استراتيجياً لا يجوز أن يحيد عنه أحد.

(ونظراً لأهمية هذه الكلمة وشموليتها بالنسبة للقضايا العالمية والإقليمية فإننا سنوردها بنصها الكامل مرفقة مع هذا التقرير).

ثالثاً - انتخاب رئيس المؤتمر الثامن والتسعين :

في بداية الجلسة الأولى للمؤتمر الثامن والتسعين أعلن أعضاء المؤتمر موافقتهم الاجماعية وبالتصفيق على الاقتراح الوارد من مجلس الاتحاد البرلماني بانتخاب السيد الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، رئيساً للمؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي.
وقد شكر الدكتور سرور أعضاء المؤتمر على هذه الثقة، مؤكداً أنه سيتعاون مع الجميع لتوفير أفضل الظروف لإنجاح أعمال المؤتمر. كما دعا جميع الوفود إلى تسمية ممثليها لمنصب نائب رئيس المؤتمر ليتسنى لها المشاركة في إدارة جلسات المؤتمر ومداولاته.

رابعاً - الطلبات الخاصة بإدراج بنود إضافية في جدول أعمال المؤتمر :

تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي حتى تاريخ 1997/8/12 عشر طلبات لإدراج بنود إضافية في جدول أعمال المؤتمر الثامن والتسعين. وفيما يلي هذه الطلبات وفقاً للتسلسل الزمني لورودها إلى أمانة الاتحاد في جنيف:

الشعبة صاحبة الطلب	عنوان البند المقترح	تاريخ تقديم الطلب
غواتيمالا	التأثير الاجتماعي-الاقتصادي لمرض نقص المناعة (الإيدز) على النطاق العالمي والعمل المطلوب من جانب البرلمانات .	1997/5/2
استراليا	ضرورة إلغاء جميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال، وسن قوانين متماثلة لمنع هذا الانتهاك، الذي لا يمكن تبريره، لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال.	1997/7/1
الكويت	دور البرلمانيين في جعل العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، خالياً من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل، وذلك عشية القرن الحادي والعشرين .	1997/7/16

الشعبة صاحبة الطلب	عنوان البند المقترح	تاريخ تقديم الطلب
المملكة المتحدة	التغير المناخي - الحاجة إلى عمل ملح لتجنب التغير المناخي الكارثي الذي يعتبر واحداً من التهديدات البيئية الأكثر خطورة على البشرية، ويمكن أن تكون له تأثيرات تمزيقية بعيدة المدى على المجتمع الإنساني والاقتصاد العالمي والصحة الإنسانية والبيئة الطبيعية.	1997/7/17
بلجيكا وهنغاريا	إسهام البرلمانات : 1. في منع الصراعات في الأقطار متعددة الأثنيات ؛ 2. وفي إعادة السلام والثقة بين مختلف المجموعات الأثنية في البلدان الخارجة من الحرب الأهلية (مثل يوغوسلافيا السابقة، ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا) وعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، وتعزيز العمليات الديمقراطية وتسريع إعادة البناء.	1997/7/18
لبنان	مساندة لبنان في جهده المتواصل لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425 المتخذ في آذار (مارس) 1978.	1997/7/22
العراق	مسؤولية الأمم المتحدة عن حماية وحدة العراق وسيادته .	1997/8/5
الجماهيرية العربية الليبية	ضرورة رفع الحظر الجوي والتدابير الأخرى المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية.	1997/8/5
ألمانيا	التخلص من الأسلحة الفائضة والأمن البيئي الدولي.	1997/8/8
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	الحاجة إلى ضغط على النطاق العالمي لوقف جميع أنشطة الاستيطان اليهودية في مدينة القدس المقدسة وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة.	1997/8/11

ناقش المؤتمر في جلسته العامة الأولى موضوع إدراج بند إضافي في جدول أعماله. واستعرض رئيس المؤتمر الطلبات العشر التي تقدمت بها مختلف الشعب الأعضاء وفق التسلسل الزمني لورودها إلى سكرتارية الاتحاد. ثم تعاقب على منصة الخطابة مقدمو هذه الطلبات يعرضون الأسباب الموجبة -من وجهة نظرهم- لإدراج تلك البنود. ومن خلال تقديم الطلبات أعلن مندوبو بلجيكا-المجر وألمانيا عن سحب طلبيهما لصالح الطلب الأسترالي. وأعلن مندوبو الكويت، والعراق، والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية عن سحب طلباتهم لصالح الطلب المقدم من لبنان، والذي تم تبنيه من جانب جميع الوفود العربية - فأصبح بذلك طلباً عربياً.

وقد عرض الطلب أمام المؤتمر الدكتور محمد جلال السعيد، رئيس مجلس النواب المغربي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، الذي أشار إلى أن الوفود العربية قد تبنت الطلب المقدم من الشعبة الوطنية اللبنانية نظراً لأهمية الموضوع الذي يتناوله الطلب وارتباطه بعملية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ونوه الدكتور السعيد بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان وعدم التزام حكومة إسرائيل بتنفيذ القرار 425 الذي ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني المحتل دون قيد أو شرط، موضحاً أن هذه الممارسات الإسرائيلية تهدف إلى الضغط على لبنان من جهة، وتؤدي إلى خلق حالة من التوتر في المنطقة تعرقل عملية السلام. ودعا أعضاء المؤتمر إلى التصويت بـ"نعم" لصالح الطلب العربي.

وعارض أدراج البند مندوب الكنيست الإسرائيلي مكرراً الحجج الواهية المعروفة، ومدعياً أن الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان هي رد على الهجمات التي يتعرض لها السكان الإسرائيليون من جانب المقاومة اللبنانية، متناسياً بذلك أن المقاومة الوطنية اللبنانية إنما تقوم بدفاع مشروع لتحرير أرضها من رجس الاحتلال.

بعد الانتهاء من تقديم الطلبات وسحب بعضها بقيت أمام المؤتمر أربعة طلبات مقدمة من كل من : غواتيمالا، أستراليا، بريطانيا، المجموعة العربية. وعرضت الطلبات الأربعة على التصويت. وكانت النتائج كما يلي:

	أصوات مؤيدة	أصوات معارضة	امتناع عن التصويت	أكثرية الثلثين
الطلب الغواتيمالاي	996	129	372	730
الطلب الأسترالي	1179	106	182	857
الطلب البريطاني	993	121	353	743
الطلب العربي	679	219	569	599

وبذلك أعلن عن فوز الطلب المقدم من استراليا لإحرازه أعلى عدد من الأصوات يفوق أكثرية الثلثين ليكون هو البند الإضافي في جدول أعمال المؤتمر. وأعلن رئيس المؤتمر إحالة البند إلى لجنة خاصة في إطار اللجنة الثانية لإجراء مناقشة حوله وإعداد مشروع قرار يرفع إلى الجلسة الختامية للمؤتمر.

خامساً - اجتماعات اللجان :

اجتمعت في إطار المؤتمر الثامن والتسعين لجنتان من لجان الدراسة الدائمة، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الثانية - وهي لجنة القضايا البرلمانية والقانونية وحقوق الإنسان

عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ناقشت خلالها جدول أعمال يتضمن البنود التالية :

1. إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في بيجين في أيلول-سبتمبر/1996.
2. مناقشة البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر حول " ضمان ديمقراطية دائمة بإقامة روابط وثيقة بين البرلمان والشعب".
   وتشكيل لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول البند المذكور لرفعه إلى الجلسة الختامية للمؤتمر.
3. انتخاب مكتب اللجنة المؤلف من رئيس ونائبين للرئيس:

كرست اللجنة اجتماعيها الأول والثاني لمناقشة البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر وتشكيل لجنة صياغة. وخصصت الاجتماع الثالث لمناقشة وإقرار مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة، وانتخاب مكتب اللجنة .

وقد أعادت اللجنة انتخاب مكتبها السابق : السيد خوسيه توماز (البرازيل) رئيساً والسيدين بوريل (سويسرا) وفوب آسيو (كينيا) نائبين للرئيس. وعينت مقرراً لتقديم مشروع القرار الذي أقرته أمام الجلسة الختامية للمؤتمر.

اللجنة الثالثة - وهي لجنة القضايا الاقتصادية والاجتماعية

كذلك عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات لمناقشة البنود التالية المدرجة في جدول أعمالها :

1. إقرار محاضر اجتماعات اللجنة الأخيرة في بيجين (سبتمبر-أيلول/1996).
2. مناقشة البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر:
" العمالة في عالم يتجه نحو العولمة "
وتشكيل لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار حول البند المذكور لرفعه إلى الجلسة الختامية للمؤتمر.
3. انتخاب مكتب اللجنة المكون من الرئيس ونائبي الرئيس:

ناقشت اللجنة في الاجتماعين الأول والثاني البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر وشكلت لجنة صياغة لإعداد مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة وعينت مقرراً لها لتقديم المشروع في الجلسة الختامية للمؤتمر، كما انتخبت في نفس هذا الاجتماع رئيس اللجنة ونائبي الرئيس.

سادساً - الجلسة الختامية للمؤتمر

عقد المؤتمر الثامن والتسعون جلسة الختامية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في 1997/9/15، وبدأت الجلسة بعرض التقارير التي أعدتها لجان الدراسة. فقدم مقررو اللجان مشاريع القرارات الثلاثة (حول البند الرابع والخامس والبند الإضافي) التي سبق أن أقرتها لجانهم ووافق المؤتمر بالإجماع على هذه القرارات بعد إجراء تعديلات طفيفة على القرار المتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال.

وقبل الإعلان عن رفع الجلسة واختتام أعمال المؤتمر تعاقب على منصة الخطابة ممثلو المجموعات الجغرافية -السياسية في الاتحاد معربين عن شكرهم وامتنانهم للشعبة البرلمانية المصرية وللشعب والحكومة المصريين على حسن الوفادة والتكريم وحسن تنظيم المؤتمر.

وتحدث باسم الوفود العربية الأستاذ عبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب السوري، فأعرب عن الشكر الجزيل لجمهورية مصر العربية، رئيساً وشعباً وبرلماناً وحكومة، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى التنظيم الرائع لأعمال المؤتمر والتسهيلات الجمة التي قدمت للمشاركين فيه والتي أسهمت في إنجاح أعماله. وأشاد الأستاذ قدورة بالمنجزات التي حققها الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، أثناء فترة رئاسته للاتحاد البرلماني الدولي خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

وتعقيباً على إقرار المؤتمر إدراج بند إضافي حول الاستغلال الجنسي للأطفال في جدول أعماله وعدم نجاح الطلب العربي المتعلق بدعم جهود لبنان في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425، تساءل الأستاذ قدورة : أيهما أهم بالنسبة لشعوب العالم، التي من المفروض أن يدافع الاتحاد البرلماني الدولي عن مصالحها الأساسية، الممارسات الجنسية ضد الأطفال أم قتل الأطفال و اغتصاب الأرض وممارسة العدوان والتخريب ضد المدنيين بصورة يومية ؟! وطالب الأستاذ قدورة في ختام كلمته بأن يكون المؤتمر عادلاً بالنسبة للاهتمام بقضايا الشعوب الهامة.

ثم ألقى الدكتور سرور كلمة ختامية شكر فيها جميع المتحدثين الذين أعربوا عن امتنانهم لبلاده، وأعرب عن سروره بنجاح أعمال المؤتمر، مؤكداً أن صوت البرلمانيين سيبقى عالياً دفاعاً عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.
ثم أعلن عن اختتام أعمال المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي.

اجتماعات الدورة الحادية والستين بعد المائة

لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي

عقدت في إطار المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعات الدورة الحادية والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد. وناقشت الدورة جدول أعمال يتضمن البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. إقرار محاضر اجتماعات الدورة 160 للمجلس.
3. اقتراحات متعلقة بانتخاب رئيس المؤتمر 97.
4. طلبات الانتساب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد (تقرير اللجنة التنفيذية).
5. الأوضاع في بعض الشعب الوطنية (تقرير اللجنة التنفيذية).
6. تقرير الرئيس.
   أ -حول أنشطته منذ الدورة 160 للمجلس.
   ب-حول أنشطة اللجنة التنفيذية.
7. التقرير السنوي للأمين العام للاتحاد.
8. التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.
9. دراسة مسودة إعلان عام حول الديمقراطية.
10. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى.
   أ - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.
   ب- اجتماع النساء البرلمانيات .
   ج- نتائج الاجتماع التخصصي الأول تحضيراً للمؤتمر الثالث حول الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط.
   د- لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط.
   هـ- اللجنة المكلفة بمتابعة الوضع في قبرص.
   و- اللجنة المكلفة بتشجيع احترام القانون الإنساني الدولي.
   ز- اللجنة الخاصة بقضية انتساب فلسطين إلى الاتحاد.
11. مشروع البرنامج وموازنة عام 1998.
12. المؤتمر 99 للاتحاد البرلماني الدولي (ويندهوك -ناميبيا 6-1998/4/11).
   أ - وضع جدول الأعمال .
   ب- إقرار قائمة المنظمات الدولية وغيرها من الهيئات المدعوة لمتابعة أعمال المؤتمر بصفة منظمات ملاحظة.
13. الاجتماعات البرلمانية القادمة .
14. تعيين مراقبين لحسابات عام 1997.
15. انتخابات أعضاء في اللجنة التنفيذية .
   أ - انتخاب عضوين ليحلا محل كل من السيدة فورو بجيلك (من السويد) والسيد باهور (من سلوفينيا) اللذين تنتهي مدة عضويتهما بانتهاء المؤتمر 98 بصفة ملاحظ.
   ب- انتخاب عضو يكمل مدة عضوية السيد آرسين يي (من بوركينا فاسو) الذي لم يعد عضواً في برلمان بلاده.
16. انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي خلفاً للدكتور فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، الذي انتهت فترة رئاسته بانتهاء المؤتمر 98 للاتحاد .
17. تعديل المادة 2/20 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي.

ناقش مجلس الاتحاد بنود جدول أعماله في اجتماعين عقد الأول منهما صباح يوم الخميس الواقع في 97/9/11، وعقد الثاني يوم الثلاثاء الواقع في 97/9/16. وفيما يلي عرض لأهم القرارات التي اتخذها المجلس حول هذه البنود :

1- رئاسة المؤتمر الثامن والتسعين :

وافق المجلس بالإجماع والتصفيق على اقتراح بانتخاب السيد الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، رئيساً للمؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي. ونقل الاقتراح إلى المؤتمر في بداية جلسته الأولى فوافق عليه أيضاً بالإجماع والتصفيق.

2- العضوية والأوضاع في بعض الشعب الوطنية :

- وافق المجلس بالإجماع على قبول طلبي الانتساب إلى عضوية الاتحاد المقدمين من الشعبتين البرلمانيتين في كل من فيجي وبيلوروسيا مع الإشارة إلى ضرورة الاستمرار في متابعة تطور أوضاع المؤسسة التمثيلية في بيلوروسيا.
- وافق المجلس على تعليق عضوية الشعبة البرلمانية في الكونغو (زائير سابقاً) بسبب حل البرلمان فيها وأعراب عن الأمل في عودة الديمقراطية والحياة البرلمانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- الموافقة على تعلق عضوية الشعبتين البرلمانيتين في كل من جامايكا وجزر القمر بسبب تأخرهما أكثر من 3 سنوات عن تسديد مساهماتهما المالية في ميزانية الاتحاد.

وأشار رئيس المجلس، بهذا الصدد إلى أن شعباً أخرى قد تتعرض أيضاً وفي وقت قريب لتعليق عضويتها بسبب التقاعس عن تسديد المساهمات المالية المترتبة عليها. ووافق المجلس على آلية جديدة لإعادة الانتساب إلى الاتحاد بالنسبة إلى هذه الشعب، تقوم على أن تلتزم الشعب التي تطلب العودة إلى صفوف الاتحاد بتسديد جميع متأخراتها . ويشترط لقبول إعادة الانتساب أن تسدد الشعبة المعنية اشتراك السنة التي تعود فيها إلى ممارسة نشاطها في الاتحاد، وأن تقدم جدولاً زمنياً يحدد تسديد المتخرات السابقة.

3- حول طلب الحصول على العضوية الكاملة المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني:

اتخذت الدورة الستون بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي (سيؤول-نيسان-ابريل/1996) القرار التالي نصه بشأن طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد بدلاً من وضعية عضو ملاحظ:
" إن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي:

1. يرحب بعضوية الهيئة التشريعة للشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن.
2. يقرر تشكيل لجنة مكونة من ممثل واحد عن كل من المجموعات الجغرافية والسياسية الأساسية الخمس داخل الاتحاد البرلماني الدولي، ويعهد إلى هذه اللجنة باقتراح الوسائل الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، بطريقة تتماشى مع النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ومع مبادئ القانون الدولي."

وتشكلت اللجنة الخاصة المشار إليها في قرار مجلس الاتحاد على النحو التالي:

1. السيد س. كونسالفس (من أنغولا -ممثلاً عن المجموعة الإفريقية).
2. السيدة توجان فيصل (من الأردن -ممثلاً عن المجموعة العربية).
3. السيدة ل. فيشر (من ألمانيا- ممثلاً عن مجموعة 12+).

4. السيد هالفرسون (من استراليا -ممثلاً عن مجموعة آسيا-الباسيفيك).
5. السيد ف. سوليس (من تشيلي -ممثلاً عن مجموعة أمريكا اللاتينية).

عقدت اللجنة اجتماعين في القاهرة في إطار اجتماعات المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد وذلك يومي 7 و 1997/9/15. واتخذت القرار التالي:

بناء على طلب أحد الأعضاء صوتت اللجنة على مسألة قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً في الاتحاد من حيث المبدأ. وجاءت نتيجة التصويت كما يلي: صوتان مع قبوله عضواً وصوتان ضد قبوله عضواً ، وامتناع عضو واحد عن التصويت . واعتبرت نتيجة التصويت بمثابة رفض وفقاً لأحكام لوائح الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بنتائج التصويت المتعادل .

بعد ذلك طرح أحد أعضاء اللجنة اقتراحاً يتكون من شقّين صوتت اللجنة عليهما بصورة منفصلة ، وذلك على النحو التالي:

1. قررت اللجنة بأكثرية ثلاثة أصوات مقابل صوتين أن المجلس الوطني الفلسطيني في الوقت الراهن لا يلبي شروط العضوية المنصوص عنها في المادة 3 من النظام الأساسي ، لأنه لا يمكن اعتبار الشعبة الوطنية المشكلة داخل المجلس الوطني الفلسطيني على أنها (مؤلفة بقرار من برلمان مشكّل طبقاً لقوانين دولة ذات سيادة يمثل سكانها ويعمل على أرضها)، فضلاً عن أن المجلس الوطني الفلسطيني ليست له سلطة تشريعية وليس له الحق في مراقبة عمل الحكومة، كما هو مطلوب من البرلمانات التي تتقدم بطلب انتساب لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي، وفق القرار التفسيري الذي اتخذه مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في نيسان-ابريل/1993 .
2. عبرت اللجنة بأغلبية ثلاثة أصوات عن الرغبة في الحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالمجلس التشريعي الفلسطيني الذي أُسس بموجب اتفاقية أوسلو، والذي يمارس عمله على الأرض الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية ، وذلك بهدف تحقيق الغاية المنشودة من قبل مجلس الاتحاد البرلماني الدولي .

وقد قدمت السيدة توجان فيصل ، عضو اللجنة وممثل المجموعة العربية فيها تحفظاً مكتوباً حول قرار اللجنة المذكور أعلاه أشارت فيه ما يلي:

1. إن مجلس الاتحاد قد شكل اللجنة الخماسية لإعادة النظر في توصية اللجنة التنفيذية التي قدمت إلى المجلس خلال انعقاد المؤتمر 97 للاتحاد (سيؤول-نيسان-ابريل/1997) والمتضمنة (رفض) عضوية ممثل الشعب الفلسطيني في الاتحاد . وقد فندت هذه التوصية في حينه من قبل ممثل الشعبة الأردنية. وهكذا فإن التصويت في اللجنة الخماسية هو تصويت على اقتراح الرفض هذا. والتصويت المتعادل في اللجنة 2 مقابل 2 يجب أن يفسر كرفض للرفض أي موافقة على العضوية: وإذا كان رئيس اللجنة (من استراليا) قد أدار التصويت بطريقة معاكسة، فإن ذلك لا يقلب طبيعة القضية التي كلفت بها اللجنة وصوتت عليها.
2. إن المجلس التشريعي الفلسطيني لم يتقدم بطلب الانتساب إلى الاتحاد، ولذلك فليس من حق اللجنة وليس من حق أية هيئة في الاتحاد أن تطلب مزيداً من المعلومات حول هذا المجلس من أجل قبوله مستقبلاً كعضو في الاتحاد. ومن حق الشعب في أية دولة أن يقرر بنفسه من هو ممثله . ولهذا فإن المعلومات المطلوبة يجب أن تخص المجلس الذي تقدم بطلب العضوية وهو المجلس الوطني الفلسطيني.

ولدى طرح الموضوع للمناقشة في مجلس الاتحاد جرت اعتراضات شديدة على تقرير اللجنة الخماسية قبل قراءته . وفنّدَ المندوب التونسي السيد محمد الهادي خليل ما جاء في التقرير واعترض على طريقة التصويت في اللجنة. كذلك عارض المندوب الفرنسي تقرير اللجنة وتقدم باقتراحين :
الأول - عدم مناقشة التقرير في جلسة المجلس نظراً لعدم كفايته وعدم إحاطته بجميع جوانب القضية.
الثاني - توسيع عضوية اللجنة لتصبح مكونة من عشرة أعضاء لإعادة دراسة الموضوع مجدداً.
وبعد مناقشات حامية قرر المجلس تأجيل البت بعضوية المجلس الوطني الفلسطيني حتى الدورة القادمة لمجلس الاتحاد التي ستعقد في ويندهوك (ناميبيا) في إطار المؤتمر التاسع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان-ابريل/1998) على أن يعاد النظر في تقرير اللجنة الخماسية وفق ما تحصل عليه من معطيات جديدة.

4 - انتخاب أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية للاتحاد:

انتهت في فترة انعقاد المؤتمر 98 فترة العضوية في اللجنة التنفيذية لكل من السيدة فورو بجيليك (من سويد) والسيد باهور (من سلوفينيا) . كذلك كان على مجلس الاتحاد انتخاب عضو بديل عن السيد آرسين يي (من بوركينا فاسو) الذي لم يعد عضواً في برلمان بلده.

وقد تقدم لملء المقعدين الشاغرين ثلاثة مرشحين : مرشحة من استونيا ، ومرشح من روسيا الاتحادية ومرشح من إسرائيل . وقبل إجراء الانتخاب أعلن المندوب الإسرائيلي انسحابه ففاز بالمقعدين وبالتزكية ممثلاً استونيا وروسيا الاتحادية.

كذلك تقدمت الشعبة البرلمانية في بوركينا فاسو بمرشح بديل هو السيد تراوري الذي فاز بالمقعد الشاغر لاستكمال المدة الباقية لعضوية سلفه.

5 - انتخاب رئيس جديد لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي:

كذلك انتهت في فترة انعقاد المؤتمر فترة رئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، لرئاسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

وتقدم لشغل هذا المنصب ثلاثة مرشحين هم :

- السيد ميغويل مارتينيز (من اسبانيا) وهو مرشح مجموعة 12+.
- السيد إدوارد منعم (من الأرجنتين) وهو مرشح مجموعة أمريكا اللاتينية.
- السيد بورنو اجيتوك سانغما ، رئيس مجلس الشعب الهندي.

وأجري اقتراع سري على مرحلتين لتحديد الفائز بمنصب رئيس مجلس الاتحاد ، فكانت النتائج على النحو التالي :

<u>في المرحلة الأولى</u> نال المرشحون الثلاثة الأصوات التالية:
1. مارتينيز 99 صوتاً
2. منعم 43 صوتاً
3. سانغما 82 صوتاً

وأجريت المرحلة الثانية من التصويت بين المرشحين الاسباني والهندي ففاز السيد مارتينيز بأغلبية 127 صوتاً مقابل 88 صوتاً للمرشح الهندي ، وبذلك أصبح السيد مارتينيز رئيساً لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي للسنوات الثلاث القادمة .

6 - تقرير لجنة الشرق الأوسط:

استمع مجلس الاتحاد إلى تقرير قدمه الدكتور داودا صو (من السنغال)، رئيس اللجنة الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط، أشار فيه إلى أنه على ضوء الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط اعتبر أعضاء اللجنة أن الجو غير ملائم لعقد اجتماع مشترك بين ممثلي الجانبين العربي والإسرائيلي، وقرروا عقد لقاءات منفصلة للإطلاع على وجهات نظر كل جانب:

وجهة نظر ممثلي البلدان العربية الذين التقت بهم اللجنة وممثلو الكنيست الإسرائيلي:

- التقت اللجنة مع ممثلي كل من فلسطين ومصر اللذين أشارا إلى أن الحكومة الإسرائيلية السابقة قد تصرفت كشريك في تنفيذ اتفاق أوسلو، في حين أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تسير في اتجاه خطر ومهدد، فيما يتعلق بالعلاقات مع فلسطين وسوريا ولبنان. وهذا الاتجاه يهدد بالخطر العرب والإسرائيليين على حد سواء .

- أعرب ممثلو الجانبين العربي والإسرائيلي عن قناعتهم بأن عملية السلام هي في خطر حقيقي وأنه من الضروري العمل على إحيائها دون إبطاء . وقد نسب ممثل كل جانب مسؤولية التدهور في عملية السلام إلى الجانب الآخر.

- ورداً على حجة الجانب الإسرائيلي بضمان الأمن ووقف الإرهاب عبر ممثلو الجانب العربي عن قناعتهم بأن الأمن مطلوب من الجانبين ، وأنه لا يمكن ضمان الأمن بدون العدالة . كما انتقدوا بشدة العقوبات الجماعية في الأراضي المحتلة والإساءة إلى حقوق الإنسان وخلق ظروف تعرقل التنمية الاقتصادية.

- شدد ممثلو الجانب الإسرائيلي على أن الرغبة في السلام موجودة في إسرائيل في ظل الحكومة الحالية كما كانت في ظل الحكومة السابقة . واعترفوا بأن الفقر وصعوبات التنمية قد أدت إلى عدم الاستقرار والى أعمال إرهابية ، وحثوا المجتمع الدولي على الاستثمار بصورة مكثفة في عملية التنمية في فلسطين .

- أعرب ممثلو الجانب الإسرائيلي عن اعتقادهم بأن من الضروري التوصل إلى سلام مع جميع الدول المجاورة ، بما فيها سورية.

وجهة نظر اللجنة :

- بالرغم من الصعوبات المتزايدة في أوضاع المنطقة فإن أعضاء اللجنة لم يفقدوا الأمل في إمكانية التوصل إلى سلام في المنطقة.

– أعرب أعضاء اللجنة عن معارضتهم لإقامة المستوطنات وللعقوبات الجماعية التي أعاقت التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين، وحثوا زملاءهم البرلمانيين الإسرائيليين على تجنب إقرار أية تشريعات تعرقل التنمية الاقتصادية في فلسطين التي أعلنوا أنهم يدافعون عنها .

– ويحذر أعضاء اللجنة مرة أخرى جميع قادة المنطقة بتجنب التطرف حتى لا تقع المنطقة في دائرة العنف والعنف المضاد اللذين يعيقان كل تقدم نحو السلام والتنمية .

7 - اجتماع ممثلي أطراف عملية الأمن والتعاون في البحر المتوسط:

عقد ممثلو أطراف عملية الأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط اجتماعاً على هامش المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي. حضر الاجتماع، كأعضاء أساسيين، ممثلو كل من : الجزائر، كرواتيا، قبرص، مصر فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، الجماهيرية العربية الليبية، مالطا، موناكو، المغرب، البرتغال، سلوفينيا، إسبانيا، سورية، جمهورية مكدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، بالإضافة إلى ممثلي الأعضاء المشاركين من: الاتحاد الروسي، بريطانيا، فلسطين، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في البحر الأسود.

وقد ترأس الاجتماع السيد آلان ميديسين من موناكو. وتم التداول في الأمور التالية:
– ناقش المجتمعون وضع عملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط، وأخذوا علماً بالاجتماعات القادمة لرؤساء برلمانات الدول المشاطئة للمتوسط التي ستعقد على التوالي في كل من باليرمو ومدريد، والتي سيدعي إليها الاتحاد البرلماني الدولي.

– وبخصوص التحضيرات للمؤتمر الثالث للأمن والتعاون في المتوسط الذي سيعقد في تونس عام 1999 استمع المشاركون في الاجتماع إلى تقرير حول الاجتماع التحضيري الأول لهذا لهذا المؤتمر الذي جرى في موناكو (3-4/ تموز-يوليو/1997) لمناقشة موضوع (تكييف سياسات العمالة الوطنية وتعزيز التعاون الدولي حول هذه السياسات في حوض المتوسط من أجل التنمية التي تخلق الوظائف كسبيل لتعزيز كسبيل لتعزيز الاستقرار الإقليمي)، كما اطلعوا على التقرير الختامي الصادر عن هذا الاجتماع.

– أما ما يتعلق بالتحضيرات التالية للمؤتمر الثالث فقد أخذ المشاركون علماً بسحب كل من قبرص وتركيا دعوتيهما لاستضافة الاجتماع الثاني التحضيري الذي كان مبرمجاً في أواسط عام 1998 وإن البرلمان البرتغالي قدم دعوة لاستضافة هذا الاجتماع يومي 25 و26/حزيران-يونيو/1998) على أن يناقش موضوعاً يتعلق بالسلة الثالثة من موضوعات المؤتمر الثالث حول: "حوار الحضارات وحقوق الإنسان".

8 - المؤتمر التاسع والتسعون للاتحاد البرلماني الدولي:

أقر مجلس الاتحاد عقد المؤتمر التاسع والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة ويندهوك، عاصمة ناميبيا، في الفترة ما بين 6-11/نيسان-ابريل/1998 وأقر أيضاً جدول أعمال المؤتمر على النحو التالي:
1. انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر .
2. دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .
3. مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم.

4. منع الصراعات وإعادة السلام والثقة الى البلدان الخارجة من الحرب، وعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية ، وتعزيز العمليات الديمقراطية وتسريع إعادة البناء.
5. العمل لمكافحة مرض نقص المناعة (الإيدز) ، نظراً لتأثيراته الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المدمرة .
6. تعديل المادة 2/20 من النطام الأساسي للاتحاد .

9 - الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية:

شاركت في أعمال المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي وفود برلمانية عربية من البلدان الآتية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة (بصفة ملاحظ) تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، العراق، فلسطين (بصفة ملاحظ) الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن. وعقدت هذه الوفود اجتماعين تنسيقيين تداولت فيهما في القضايا المطروحة أمام المؤتمر 98 وفي بعض القضايا الخاصة بأنشطة الاتحاد المختلفة . وفيما يلي عرض لوقائع الاجتماعين وما تمخض عنهما من نتائج.

الاجتماع التنسيقي الأول:

عقد الاجتماع التنسيقي الأول للوفود العربية في الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء الواقع في 1997/9/10، وناقش جدول أعمال تضمن البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. البند الإضافي في جدول أعمال المؤتمر.
3. طلب الاتحاد البرلماني العربي تغيير وضعيته في الاتحاد من "عضو ملاحظ" إلى عضو مشارك".
4. طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي.
5. انتخابات اللجنة التنفيذية .
6. انتخاب الرئيس الجديد لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي.
7. ما يستجد من أعمال.

ترأس الاجتماع السيد الدكتور محمد جلال السعيد، رئيس مجلس النواب المغربي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي. وبعد إقرار جدول الأعمال جرى التداول في البنود المدرجة في جدول الأعمال وتم الاتفاق على النتائج التالية بالاجماع:

* الموافقة على اعتماد البند المقدم من لبنان كبند إضافي موحد يقدم باسم المجموعة العربية، ويتم سحب جميع الطلبات التي تقدمت بها شعب برلمانية عربية أخرى (العراق، الكويت، الجماهيرية) لصالح الطلب اللبناني، وإجراء اتصال مع الوفد الإيراني لإقناعه بسحب طلبه لصالح الطلب اللبناني .

* إعطاء الأولوية في المؤتمر القادم للاتحاد لطلب الجماهيرية الليبية المتعلق بالحظر المفروض عليها وتقديمه طلباً باسم المجموعة العربية.

* الاتفاق على إصدار بيان باسم الوفود العربية حول العملية السلمية في الشرق الأوسط، وتكليف لجنة ثلاثية من ممثلي سورية وفلسطين ومصر، تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد، لإعداد مشروع البيان وعرضه على الاجتماع الثاني للوفود العربية ، وتوزيعه -بعد إقراره- على الوفود المشاركة في المؤتمر.

* أوضح الأمين العام للاتحاد أهمية تحويل وضع الاتحاد البرلماني العربي في الاتحاد البرلماني الدولي من عضو ملاحظ إلى عضو مشارك وعرض أمام المشاركين في المشاركين في الاجتماع نتائج المداولات التي جرت في اللجنة التنفيذية للاتحاد وتأجيل البت بالطلب إلى المؤتمر القادم في ويندهوك (نيسان-ابريل/1998). وتقرر القيام بجهد جماعي عربي لدعم هذا الطلب.

* كذلك تم الاتفاق على مواصلة دعم طلب المجلس الوطني الفلسطيني بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي ، وإجراء اتصالات مع اللجنة الخماسية المكلفة من مجلس الاتحاد بوضع تقرير حول الموضوع.

* تم التداول في النشاطات وتبادل المعلومات حول أوضاع المرشحين الثلاثة لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. واتفق على أرجاء البت بإعلان موقف نهائي من المرشحين (مع الميل لدعم مرشح الأرجنتين السيد إدوارد منعم) لحين استكمال الاتصالات والمشاورات مع الوفود الأخرى ومتابعة المستجدات التي يمكن أن تطرأ .

<u>الاجتماع التنسيقي الثاني للوفود العربية</u>

عقد الاجتماع الثاني التنسيقي للوفود العربية بعد ظهر يوم السبت الموافق 1997/9/13 وتمت فيه مناقشة البنود التالية المكرسة للأنشطة القادمة للاتحاد:

1. بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي

2. الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني العربي:
أ - الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد في صنعاء
ب-الدورة العادية لمجلس الاتحاد في دمشق
ج- الدورة العادية لمجلس الاتحاد والمؤتمر الثامن في نواكشوط

3. الندوات البرلمانية :
أ - الندوة السادسة الخاصة بموضوع: البرلمان العربي الموحد (بيروت)
ب-الندوة السابعة الخاصة بـ: **"مشروع الاتحاد العربي"** (طرابلس-الجماهيرية).

4. لجنة متابعة تنفيذ عملية إنشاء السوق العربية المشتركة:
أ - النظام الداخلي للجنة
ب-موعد الاجتماع

5. الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي-الأوروبي (فاليتا-مالطا)

6. الحوار البرلماني العربي-الإفريقي:

أ - اجتماع لجنة المتابعة
ب-المؤتمر الثامن للحوار (كوتونو-بنين-بداية 1998)

وفيما يلي عرض لنتائج المداولات حول بنود جدول الأعمال:

* تم في بداية الاجتماع عرض مشروع البيان الذي أعدته اللجنة الثلاثية والأمانة العامة للاتحاد حول العملية السلمية في الشرق الأوسط. وبعد الموافقة عليه تقرر توزيع ترجمة فرنسية وإنكليزية له على جميع الوفود المشاركة في المؤتمر (نص البيان ملحق بهذا التقرير).

* أحاط الدكتور محمد جلال السعيد، رئيس الاتحاد، البرلمانيين العرب المشاركين في الاجتماع التنسيقي علماً بأن عملية بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق تسير في وضعها الطبيعي وإن الاتحاد بصدد تجميع مساهمات الشعب الأعضاء في عملية البناء وفقاً لقرار الدورة الثامنة والعشرين لمجلس الاتحاد التي عقدت في القاهرة في أيار-مايو الماضي. ودعا الشعب الأعضاء إلى تسديد هذه المساهمات في الحساب الخاص ببناء مقر الاتحاد.

* تم الاتفاق على عقد دورة عادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في صنعاء عاصمة جمهورية اليمن بعد عطلة عيد الفطر السعيد (أواسط شباط-فبراير/1998) وعقد المؤتمر القادم للاتحاد والدورة العادية التالية في نواكشوط (عاصمة موريتانيا) في أيار-مايو/1998.

* متابعة الاتصال بالشعبة البرلمانية اللبنانية لتحديد موعد مناسب لعقد الندوة البرلمانية العربية السادسة حول موضوع : "البرلمان العربي الموحد" في بيروت.

* مناقشة **"مشروع الاتحاد العربي"** الذي تقدمت به الجماهيرية العربية الليبية في دورة استثنائية لمجلس الاتحاد تعقد في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية قبل نهاية عام 1997. وتخصص كذلك هذه الدورة للتضامن مع الجماهيرية العربية اللبيية .

* تم الإطلاع على نشاط اللجنة الخاصة بمتابعة تنفيذ عملية إنشاء السوق العربية المشتركة التي وضعت مشروع نظامها الداخلي وسوف تعقد اجتماعها الأول لإقرار هذا النظام ووضع برنامج لعملها.

* اطلع المشاركون في الاجتماع على الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي-الأوروبي، وتم توزيع جدول أعمال المؤتمر على المشاركين ، وحث الجميع على المشاركة فيه.

* أطلع المشاركون أيضاً على نتائج الاتصالات التي جرت بين الآمانتين العامتين لكل من الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية من أجل عقد الاجتماع الدوري للجنة المتابعة الخاصة بهذا الحوار في دمشق خلال شهر تشرين الثاني-نوفمبر 1997، وضرورة المشاركة في المؤتمر الثامن لهذا الحوار الذي سيجري في مدينة كوتونو-عاصمة بينين- في الربع الأول من عام 1998) .

* وقد حضر جزءاً من الاجتماع السيد برونو أوموسو، رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية بينين، والرئيس الحالي لاتحاد البرلمانات الإفريقية، الذي ألقى كلمة قصيرة أعرب فيها عن سروره بلقاء البرلمانيين العرب، وأكد ضرورة تعميق التعاون والتنسيق بين البرلمانات العربية والإفريقية لما في ذلك من خير

لتعزيز العلاقات المتعددة الجوانب التي تربط بين العرب والأفارقة . وأعرب عن أمله في مشاركة عربية واسعة في مؤتمر الحوار العربي-الإفريقي في كوتونو.

10 - نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال مؤتمر القاهرة بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلاً من مدير العلاقات العامة ، مساعد الأمين العام بالتكليف، ومدير العلاقات البرلمانية .

وقد شارك الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال المؤتمر وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية العربية خلال المؤتمر.

– فقد وزع الوفد مذكرة تضمنت تعريفاً بمختلف أعمال المؤتمر (جدول أعمال المؤتمر والمجلس، اللجان الدائمة المختصة ...الخ) والقضايا الأخرى التي طرحت في المؤتمر .

– وقام الوفد بالتحضير للاجتماعين التشاوريين اللذين عقدتهما الوفود العربية لتنسيق مواقفها حول مختلف قضايا المؤتمر .

– وأسهمت الأمانة العامة في إعداد مشروع البيان الذي أصدرته الوفود البرلمانية العربية حول العملية السلمية في الشرق الأوسط.

– قام الأمين العام للاتحاد بلقاءات عديدة مع ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية، خاصة:

- اللقاء مع الأمين العام لاتحاد البرلمانات الإفريقية الذي تم فيه بحث القضايا المشتركة بين الاتحادين ، لاسيما التحضير لاجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر العربي-الإفريقي، والتحضيرات لعقد المؤتمر القادم للحوار البرلماني العربي-الإفريقي في كوتونو -عاصمة جمهورية بينين .

- اللقاء مع نائب رئيس الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في البحر الأسود وإبلاغه بقرار دورة مجلس الاتحاد الموافقة على تبادل وضعية ملاحظ بين الاتحاد والجمعية البرلمانية . كذلك جرى في اللقاء التأكيد على ضرورة تعزيز العلاقات بين المنظمتين لما فيه خير العلاقات بين شعوب المنطقتين .
- اللقاء مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية وإبلاغه أيضاً بقرار مجلس الاتحاد بالموافقة على تبادل وضعية عضو ملاحظ بين الاتحادين، والبحث في الأمور المشتركة والعلاقات الثنائية في المستقبل.
- اللقاء مع رئيس الجمعية البرلمانية لكومنويلث الدول المستقلة وإبلاغه كذلك بقرار مجلس الاتحاد بالموافقة على تبادل وضعية ملاحظ بين الاتحاد البرلماني العربي والجمعية البرلمانية للدول المستقلة .
- اللقاء مع السيد جان ميشيل دومونت، الأمين العام للرابطة البرلمانية للتعاون العربي-الأوروبي حيث بحثت الترتيبات النهائية للمؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي-الأوروبي الذي سيعقد في مالطا في النصف الأول من نوفمبر -تشرين الثاني /1997.
- وشارك الأمين العام للاتحاد في جميع الاتصالات التي أجريت مع مختلف الوفود لكسب التأييد للطلب العربي بإدراج بند إضافي حول لبنان ، وحول طلب المجلس الوطني الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي.

ملاحق التقرير:

- النص الكامل للخطاب الهام الذي ألقاه سيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية في جلسة افتتاح المؤتمر الثامن والتسعين للاتحاد البرلماني الدولي.
- البيان الصادر عن الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر حول عملية السلام في الشرق الأوسط .
- القرارات الثلاثة الصادرة عن المؤتمر .
- الإعلان العالمي حول الديمقراطية.